NPT/CONF.2010/PC.II/WP.32
6 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية
جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

"ضمان الاستفادة من إمدادات الوقود النووي وخدمات التخصيب"

المشروع المحوري المتعدد الأطراف للتخصيب

ورقة عمل مقدمة من ألمانيا

١- بمناسبة الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧ في فيينا، أعاد الاتحاد الأوروبي إلى الأذهان في ورقة العمل التي أعدها بشأن "إشراك أطراف متعددة في دورة الوقود النووي/ضمانات الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية" أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تستند إلى ثلاث دعائم هي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وهذه الدعائم الثلاث مترابطة، ولكن يواجه كل منها الآن تحديات في البيئة الأمنية والسياسية والتكنولوجية الخاصة بها. وشواغل الانتشار، بما فيها القضايا الحالية المتعلقة بطبيعة برامج تكنولوجيا دورة الوقود النووي، وكذلك نزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لا تزال في مكانة عالية بجدول الأعمال الدولي. وترى ألمانيا، بوصفها من الدول الحائزة لأكثر تكنولوجيات التخصيب تقدماً، أن عليها التزام خاص للنظر في مسألة تأمين الإمداد بالوقود في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً.

٢- وتكنولوجيا التخصيب هي الأساس في إنتاج الوقود اللازم لأحدث المفاعلات النووية وأكثرها شيوعاً. وتثير قدرتها الذاتية على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب القابل للاستخدام في صنع الأسلحة قلقاً كبيراً فيما يتعلق بعدم الانتشار. وينبغي بالتالي أن تخضع تكنولوجيا التخصيب لتدقيق خاص وينبغي أن تخضع تطبيقاتها لضمانات صارمة. وتعد ألمانيا حالياً مفهوماً لكيفية إتاحة خدمات التخصيب بدون تمييز لجميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذين يحتاجون إليها لتوليد الطاقة النووية، مع الامتثال الكامل لالتزاماتها المنبثقة من الاتفاقية.

٣- ومن الواجب أن يراعي المفهوم الاعتبارات التالية:

(أ) أن الاستثمارات الرأسمالية العالية لمحطة الطاقة النووية والتكاليف المنخفضة نسبياً للوقود تؤدي إلى حساسية محطة الطاقة النووية بوجه خاص لتوقف الإمداد بالوقود؛

(ب) أن الإمداد الفعال بالوقود يمكن تنظيمه، ويتم تنظيمه حالياً، عن طريق سوق عامل؛ ولا ينبغي توفير الدعم له بشكل مباشر أو غير مباشر. ويستوعب السوق العامل الحالي أيضاً موردين إضافيين؛

(ج) مقارنة بذلك، أن إقامة مرافق التخصيب على أساس التكنولوجيا القائمة أكثر كفاءة من حيث التكلفة من تطوير وتنفيذ تكنولوجيا التخصيب بصورة منفردة؛

(د) أن حائزي التكنولوجيا يحجمون من حيث المبدأ عن بيع تكنولوجيات التخصيب. ومع ذلك أبدى حائزو التكنولوجيا استعدادهم لبيع معدات التخصيب في ظروف معينة بموافقة الحكومات المشرفة عليهم؛

(هـ) أن بناء محطات جديدة للطاقة النووية يستغرق وقتاً أكبر من الوقت الذي يستغرقه بناء قدرات التخصيب اللازمة لهذه المحطات. وتعتمد خدمات التخصيب على العقود التجارية الطويلة الأجل التي توفر الوقت اللازم لوضع المخططات اللازمة لإطار جديد لخدمات التخصيب؛

(و) أن المخزونات الاحتياطية وبنوك الوقود ستؤدي إلى تثبيت رأس المال مع مرور الزمن؛

(ز) أن البنوك التقريبية للوقود، التي تعتمد على مخططات التأمين، قد لا تكفي في أوقات الأزمات الحادة؛

(ح) أن جغرافية الطاقة النووية على وشك التغيير. وقد يؤدي توزيع مرافق التخصيب بما يتفق مع الحقائق الجديدة إلى رفع مستوى تأمين الإمداد.

٤- وبناء على ذلك، اقترحت ألمانيا "المشروع المحوري المتعدد الأطراف للتخصيب". وعمم المشروع عن طريق الوثيقة INFCIRC 704 في أيار/مايو ٢٠٠٧ وعرضته الحكومة على الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الألمانية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بمزيد من التفصيل.

ويتضمن المشروع:

(أ) محطة تدار على أساس تجاري؛

(ب) تملكها الدول المهتمة أو صناعاتها؛

(ج) تقع في منطقة معينة وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف عليها وإدارتها، وتنقل فيها الدولة المضيفة الحصانات الوظيفية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقدر اللازم لحماية محطة التخصيب من أي تدخل محتمل من الدولة المضيفة أو غيرها في عملها.

٥- وفي المناقشات التي جرت مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دققنا مفهوم المشروع. ونعد حالياً اتفاقين نموذجيين يمكن استخدامهما كأساس قانوني للمشروع. اتفاق للدولة المضيفة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدولة المضيفة، واتفاق إطاري متعدد الأطراف بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة الدول المهتمة بالاشتراك في المشروع. وستتاح مسودة الاتفاقين النموذجيتين للأطراف المهتمة في الوقت المناسب. ونوقشت

إضافة مخزون احتياطي متجدد (صغير) لاستخدامه، تحت الإشراف المباشر لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كآلية إضافية للطوارئ في حالة توقف الإمداد (لأسباب غير تجاري، غير تقنية).

٦- وترى ألمانيا أن هذا المفهوم يتفق تماماً مع مجموعة المعايير التي عرضها الاتحاد الأوروبي في ورقته المقدمة إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو ٢٠٠٧:

- مقاومة الانتشار
- ضمان توافر الإمدادات، بما في ذلك وجود آلية مسبقة التحديد وشفافة لاتخاذ القرارات ووجود ضمانات موثوقة للتوريد
- الاتساق مع نموذج الحقوق والالتزامات المتساوية
- حياد السوق، سواء من حيث عدم التدخل في سوق عامل، أو من حيث مفهوم المحافظة على تكافؤ الفرص بين المصادر المختلفة للطاقة.

٧- وترى ألمانيا أن المشروع ينطوي على مزايا اقتصادية للذين يشعرون بعدم الارتياح في الاعتماد على سوق دولي للوقود. والمشروع وسيلة أكثر وفراً لضمان الإمداد بالوقود من الدخول في عملية وطنية معقدة لتطوير تكنولوجيا التخصيب. ولا تعني العضوية في مجموعة الدول المهتمة التنازل عن الحقوق المنصوص عليها في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتظل الدول الأعضاء في مجموعة الدول المهتمة حرة في تطوير تكنولوجيات التخصيب الخاصة بها، إذا اختارت القيام بذلك وكانت الظروف تقتضي ذلك.

٨- وتدعو ألمانيا جميع الأطراف المهتمة إلى الاشتراك في مشاورات وحوار مفتوح بشأن المسألة العامة لتأمين الإمداد بالوقود النووي وترحب بجميع الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التطوير لمفهوم المشروع .

- - - - -